المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة - تصدرها كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم،
المجلد الحادي عشر، العدد (1/3)
عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي العاشر للسياحة والضيافة، شرم الشيخ 8-11 فبراير 2017

العلاقة ما بين حجم استثمارات قطاع الأعمال السياحى وقطاعى السياحة والترفية والأغذية والمشروبات بالبورصة المصرية

سيد درويش مصطفى الجارحى[1] هناء عبد القادر فايد [2] محمد أحمد أبوشوق [2]
[1]كلية السياحة وادارة الفنادق، جامعة فاروس [2]كلية السياحة والفنادق – جامعة الفيوم

ملخص الدراسة

البورصة تعنى السوق، والسوق هو نقطة ألتقاء العرض والطلب من خلال بائعى ومشترى الأوراق المالية كالأسهم المطروحة للاستثمار السياحى والفندقى بقطاع السياحة والترفيه والأسهم المطروحة للاستثمار الغذائى بقطاع الأغذية والمشروبات بالبورصة المصرية، وتهدف الدراسة الى تسليط الضوء على تقييم الاستثمار بالأسهم المطروحة للاستثمار بقطاعى السياحة والترفيه والأغذية والمشروبات بالبورصة المصرية وتحليل الأداء الاستثمارى لقطاعات البورصة الكلية والأداء الاستثمارى لقطاعى السياحة والترفيه والأغذية والمشروبات للوقوف على مقدار ما يستمده قطاع الأعمال السياحى المصرى من حجم استثمارات قطاع الأغذية والمشروبات داخل البورصة المصرية، ويشمل مجتمع الدراسة الأسهم المطروحة للاستثمار بقطاع السياحة والترفيه بالبورصة المكون من تسعة عشر سهماً والأسهم المطروحة للاستثمار بقطاع الأغذية والمشروبات بالبورصة المكون من ثمانية وعشرون سهماً خلال الفترة من 2010 – 2015، وأستخدمت الدراسة المنهج الكمي لتحليل البيانات الثانوية الصادرة عن البورصة المصرية ووزارة التخطيط وهيئة الاستثمار والمناطق الحرة، وأظهرت النتائج أن التغير فى عدد الأسهم المطروحة للاستثمار السياحى والفندقى والاستثمار الغذائى يؤثر فى القيمة الأسمية وحجم رأس المال المستثمر في هذه القطاعات، بالأضافة الى ذلك تقدم الدراسة بعض التوصيات لتشجيع الاستثمار فى الأسهم المطروحة للاستثمار الغذائى والسياحة والترفيه بالبورصة المصرية.

الكلمات الدالة: البورصة - الأسهم المطروحة للاستثمار السياحى – الأسهم المطروحة للاستثمار الغذائى – القيمة الأسمية – رأس المال السوقى.

مقدمة

يُعرف سوق المال بأنه قناة وسيطة تتدفق خلالها المدخرات من الوحدات ذات الفائض المالى إلى الوحدات ذات العجز المالى ويلعب سوق المال دوراً أساسياً فى دعم الاقتصاد من خلال توفير التمويل للشركات لمساعدتها على التوسع والنمو(Tayeh, 2016). وقد شهدت حركة رؤوس الأموال طفرة خلال العام 2014 لتقفز إلى 9.3 مليار جنية وهو أعلى معدل تحقق منذ عام 2013 ويزيد عن معدل الزيادة 2012 و 2013 مجتمعين ونحو 8 أضعاف ما تحقق فى عام 2012. وبذلك يكون إجمالى التمويل المتوفر للاقتصاد المصرى خلال العشر سنوات الأخيرة مايزيد عن 100 مليار جنية مصرى. من جانب آخر فقد تجاوز رأس المال السوقى حاجز الـ 500 مليار جنية في عام 2014 لقطاعات البورصة الكلية ليصل إلى أعلى مستوياته منذ عام 2009 وقد بلغ حجم الزيادة خلال 2014 ما يزيد عن 73 مليار جنية ونحو 124 مليار جنية منذ 2013 وأرتفع بنحو 178 مليار جنية منذ 30 يونيو 2013 (التقرير السنوى للبورصة المصرية، 2014). ويتم حساب رأس المال السوقى عن طريق عدد الأسهم المقيدة مضروباً فى أسعار اقفال الأسهم لكل من الشركات المتداولة داخل البورصة (Faure, 2013a). وتتكون البورصة المصرية من أثنى عشر قطاع وهى (قطاع الموارد الأساسية، قطاع البنوك، قطاع العقارات، قطاع الاتصالات، قطاع الأغذية والمشروبات، قطاع خدمات مالية بأستثناء البنوك، قطاع التشييد ومواد البناء، قطاع السياحة والترفيه، قطاع رعاية صحية وادوية، قطاع منتجات منزلية وشخصية، قطاع خدمات ومنتجات صناعية وسيارات، وأخيراً قطاع الكيماويات).